رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

لبنان 2026: عام الإستحقاقات وفرص الخروج من الإنهيار

يدخل لبنان عام 2026 مثقلا بإرث حوالى عقدين من الانهيارات المتراكمة. لكنه في الوقت نفسه، يقف على عتبة سلسلة من الاستحقاقات المفصلية التي ستحدد ما إذا كان البلد قادرا على الانتقال من ادارة الازمة الى محاولة الخروج منها، او سيظل اسير التآكل البطيء للدولة والمجتمع معا. فالسنة المقبلة ليست سنة حلول سحرية، بل سنة قرارات مؤجلة، ومعالجة صدامات سياسية، واسئلة كبرى مستمرة لم يعد في الامكان انكارها.

أول هذه الاستحقاقات يتمثل في قدرة السلطتين التنفيذية والتشريعية على اداء مهماتهما الوطنية على قاعدة مختلفة، محورها احترام مبدأ فصل السلطات، والاستقلالية في الاداء مع التأكيد على التعاون لتأمين المصلحة الوطنية العليا.

التجربة اللبنانية منذ سنة 2019 وما قبلها، اثبتت ان حكومات تصريف الاعمال الطويلة والتسويات الرمادية، لم تعد قادرة على ضبط الانهيار، فضلا عن معالجته. عام 2026 سيضع الطبقة السياسية والسلطات الرسمية امام اختبار قدرتها على انتاج سياسات ذات حد أدنى من الانسجام والبرنامج، او الاستمرار في تدوير الفراغ المقنع، وهو خيار بات مكلفا اقتصاديا واجتماعيا الى حدود خطرة.

الاستحقاق الثاني هو الاقتصاد والمال العام. فلبنان لن يستطيع في العام 2026 الاستمرار في العيش على اقتصاد الكاش والتحويلات وحدها، ولا على وهم التعافي من دون اصلاح مالي جذري. فإعادة هيكلة القطاع المصرفي، حسم مصير الودائع، اصلاح المالية العامة، واعادة الانتظام الى العلاقة مع المؤسسات الدولية، كلها ملفات ستفرض نفسها دفعة واحدة. التحدي هنا ليس تقنيا فقط، بل هو سياسي بامتياز. فهل تملك الدولة الجرأة على اتخاذ قرارات موجعة لكنها ضرورية، ام ستواصل حماية شبكة المصالح نفسها التي قادت الى الانهيار؟

اما الاستحقاق الثالث فيتعلق بموقع لبنان الاقليمي. فالعام 2026 سيأتي في ظل شرق اوسط مختلف: توازنات جديدة، صراعات مفتوحة او مجمدة، وضغوط دولية متزايدة على الدول الهشة. ولبنان لن يكون قادرا على الاستمرار "ساحة مفتوحة" بلا كلفة. ذلك ان اعادة تعريف علاقته بالعالمين العربي والدولي، وضبط دوره الاقليمي، وتخفيف منسوب التوتر الامني والسياسي، ستصبح شروطا اساسية لأي دعم خارجي جدي، ولأي استقرار داخلي مستدام.

في موازاة ذلك، يبرز الاستحقاق الاجتماعي كأحد أخطر تحديات 2026. فالهجرة، وتآكل الطبقة الوسطى، وانهيار الخدمات العامة، لم تعد مجرد نتائج جانبية للازمة، بل باتت تهديدا مباشرا لبقاء المجتمع نفسه. واي مشروع انقاذي لا يضع التعليم، الصحة، وشبكات الامان الاجتماعي في صلب اولوياته، سيكون مشروعا ناقصا وقابلا للانفجار عند اول اهتزاز سياسي أو أمني.

لكن التحدي الاعمق يبقى ازمة الثقة. فلبنان لا يعاني فقط من نقص في الموارد او الخطط، بل من فجوة عميقة بين الدولة ومواطنيها. عام 2026 سيكون اختبارا لإمكانية ترميم هذه الثقة، ولو تدريجا، عبر خطوات ملموسة: قضاء أكثر استقلالية، ادارة أكثر شفافية وخطاب سياسي اقل انكارا للواقع. من دون ذلك، ستبقى أي اصلاحات عرضة للشك والتشكيك، وأي استقرار هشا وموقتا.

في المحصلة، لا يحمل عام 2026 وعدا سريعا بالخلاص، لكنه يضع لبنان امام لحظة مفصلية. إما الشروع في مسار طويل وصعب لإعادة بناء الدولة على اسس أكثر واقعية وعدالة، أو الانزلاق اكثر نحو دولة عاجزة تدار بالأزمات لا بالسياسات.

الفارق بين الخيارين لن تصنعه النيات، بل القرارات، والوقت هذه المرة ليس في مصلحة لبنان.

إلى العدد المقبل